

The effect of foreign direct investment on the competitiveness of Algerian exports during the period (2008-2018)

Bouguerra.saida@univ-guelma.dz

تاریخ الاستلام: 2021/07/ 23

Jel Classification Codes:

الآفاق للدراسات الاقتصادية

I. تمهيد:

يشكل تصاعد اهتمام الدول النامية بمسألة التنافسية ولاسيما تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية، سببا إضافيا للسعي الى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويرجع ذلك الى مساهمة هذه الاستثمارات في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين الإنتاج.

والجزائر منذ بداية التسعينات تحاول خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ العديد من الإجراءات التي تمهد وتشجع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ويأتي هذا الاهتمام في ضوء ما يعانيه الاقتصاد الجزائري من عوائق خاصة بضعف مستوى التقدم التقني حيث حالت هذه المشاكل دون الرقي بالصادرات الجزائرية خاصة خارج قطاع المحروقات. ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

- هل نمت القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية نتيجة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

- لمعالجة هذه الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- أدى عدم توفر المناخ الملائم الى توضع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية.

تكمّن أهمية الدراسة في إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال قدرته على المساهمة في نمو حجم الصادرات والرفع من تنافسيتها في الأسواق الدولية.

وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- تسليط الضوء على تطور قطاع التصدير في الجزائر.

- تحديد دور وأهمية الاستثمار المباشر في تنمية القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية.

وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يلائم طبيعة الموضوع من خلال عرض مختلف المفاهيم وتحليلها.

وتم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة نذكر منها:

- دراسة بومعزة حليلة بعنوان "دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000-2015) في ظل دعم ومرافقة الدولة"، حيث حاولت هذه الدراسة تحليل واقع التجارة الخارجية ودراسة واقع الدعم الذي تقدمه الدولة، وتوصلت إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لدعم التصدير خارج المحروقات إلا أن النتائج تبقى دون المستوى.

- دراسة قبائلي الحاجة حول "محددات مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 2002-2015"، حيث هدفت الدراسة لتحديد أهم محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، وذلك من خلال تسليط

الضوء على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وخلصت إلى أن جذب المستثمرين للجزائر على المدى الطويل أو القصير يتأثر بالمؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة حساسية الاستثمار لهذه المؤشرات.

أولاً: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة في التحليل الاقتصادي وهذا نتيجة الدور الذي يلعبه في تنمية اقتصادات الدول، حيث أصبحت هذه الأخيرة وخاصة منها النامية تتنافس من أجل الحصول على المزيد من التدفقات الاستثمارية لتحسين اقتصاداتها.

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف التعاريف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف المجالات الموجه إليها، حيث يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "استخدام أو توظيف أي للأموال أو القيم قصد الحصول على عائد أو مردود مستقبلي" (طاهر حيدر حردان، 1997).

ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد" الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة المدى، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها" (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد"، 2001).

2. خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها (سليمان عمر عبد الوهاب، 2010):

- يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسات الموجودة في الخارج.

- يملك المستثمر الأجنبي 10% فأكثر من الأسهم العادية، يصبح لديه الحق في التصويت داخل المؤسسة.

- يمكن للمستثمر الأجنبي المشاركة في إدارة المؤسسة، بالإضافة لاتخاذ القرارات.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة رأسمال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج.

- يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارية والخدمية.

3. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هنالك العديد من الدوافع التي تشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر، ونذكر منها ما يلي (محمد عبد العزيز

عبد الله، 2005):

- الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة للدول المتقدمة.

- التقليل من الواردات من خلال تطوير الإنتاج المحلي.

- تدريب وتأهيل العاملين بهدف الاستخدام الأمثل لوسائل الإنتاج المتقدمة.

- تنمية صادرات الدولة المستثمر فيها.

- خلق مناصب شغل جديدة وبالتالي التخفيف من البطالة.

4. مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يقوم مناخ الاستثمار على العديد من المؤشرات النوعية الدولية، وفي هذا الصدد يمكن عرض مختلف

المراكز التي تحتلها الجزائر وفق هذه المؤشرات:

1.4 مؤشر الحرية الاقتصادية

يتم إصداره من طرف معهد Heritage Foundation وصحيفة Waal Street Journal، واحتلت الجزائر سنة 2019 المرتبة 159 من بين 162 دولة وهذا يعكس ضعف الحرية الاقتصادية (التقرير السنوي للحرية الاقتصادية، 2019).

2.4 مؤشر الشفافية

يعكس هذا المؤشر درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية بغرض تعزيز الشفافية، واحتلت الجزائر المرتبة 106 عالميا خلال 2019، حيث تراجعت بمنصب واحد عن تصنيف سنة 2018 الذي جاءت فيه في المركز 105 من أصل 180 دولة، وهذا يظهر الفساد العالي الذي تشهده الجزائر (تقرير منظمة الشفافية الدولية، 2019).

3.4 مؤشر سهولة أداء الأعمال

يقيس هذا المؤشر بيئة أداء الأعمال من خلال الاعتماد على عدة مؤشرات فرعية، واحتلت الجزائر المرتبة 157 من بين 190 دولة سنة 2019 (نشرة ضمان الاستثمار، 2019)

4.4 مؤشر التنافسية العالمية

من خلال تقرير التنافسية العالمية، تركزت الجزائر في المرتبة 87 عالميا من بين 144 دولة سنة 2019 (تقرير التنافسية العالمي، 2019)

ثانيا: عموميات حول القدرة التنافسية

ظهر مفهوم التنافسية خلال الفترة 1981-1987 نتيجة العجز الكبير في الميزان التجاري الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية، ليعود هذا المفهوم مجددا نتيجة التحرر الاقتصادي وقيام التكتلات الاقتصادية التي زادت من حدة المنافسة بين الدول للرفع من قدرتها التنافسية.

1. تعريف القدرة التنافسية

يختلف تعريف القدرة التنافسية باختلاف مستوياتها رغم العلاقة التكاملية والمتداخلة فيما بينها، ومن هنا يمكن عرض التعاريف التالية:

1.1 القدرة التنافسية على مستوى الدولة

تعرفها هيئة الولايات المتحدة للمنافسة الصناعية بأنها "قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات والتي تنجح في اختراق الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تحافظ على الدخل الحقيقي للمواطنين وتعمل على زيادته" (عبد الرحمان بن عنتر، 1995).

2.1 القدرة التنافسية على مستوى القطاع

هي قدرة القطاع على خلق بيئة تنافسية ملائمة تسهم في تسويق منتجاته من السلع والخدمات بكميات كبيرة وبأسعار منافسة (محسن عبد الله الراجحي وآخرون، 2016).

3.1 القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة

هي قدرة المؤسسة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب والوقت المناسب، ما يعني قدرة المنشأة على تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى (محسن عبد الله الراجحي وآخرون، 2016).

كما يعرفها بورتر بأنها "قدرة المؤسسة على الوصول إلى أساليب إنتاجية جديدة وتجسيدها ميدانيا بحيث تحقق نتائج أفضل من تلك المستخدمة من قبل منتجين منافسين آخرين" (كمال كاظم جواد الشمري وآخرون، 2016).

2. مؤشرات قياس القدرة التنافسية للصادرات

يمكن التمييز بين أربعة مؤشرات أساسية هي (بومعزة حليلة، 2017):

1.2 مؤشر تركيز الصادرات

يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأنه يأخذ قيمة تتراوح بين 0 و1 وكلما اقتربت هذه القيمة من 1 كلما أشار ذلك إلى تركيز صادرات الدولة على منتجات معينة، وعندما تقترب القيمة من 0 فهذا يدل على تشتت صادراتها في منتجات لا تكسب ميزات تمكنها من ارتفاع الطلب عليها في الأسواق الدولية. تشير الاحصائيات إلى تركيز الصادرات الجزائرية في سلعة واحدة وهي النفط، حيث أن مؤشر الصادرات السلعية مرتفع في الدول المصدرة للنفط وهذا لتركز صادراتها السلعية على النفط فيما تنخفض قيمة هذا المؤشر في الدول غير النفطية.

2.2 مؤشر تنوع الصادرات

عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأنه يأخذ القيمة ما بين 0 و1، فإذا اقتربت القيمة من 1 تدل على اختلاف كبير في المنتجات المصدرة للبلد محل الدراسة مع ما يتم طلبه في الأسواق العالمية والعكس صحيح، وتشير نتائج الدراسات أن المنتجات الجزائرية المصدرة لا توافق متطلبات الأسواق العالمية خاصة من الناحية التكنولوجية.

3.2 مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

يعتبر من المؤشرات الهامة لقياس أهمية السلع المعنية لأي دولة في الأسواق العالمية، وتكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 1، وتشير الاحصائيات إلى أن صادرات الجزائر خارج المحروقات لا تتمتع بأي ميزة تنافسية مقارنة بالمنتجات المستوردة نتيجة ضعف التكنولوجيا المستخدمة، حيث أن نسبة الصادرات المستخدمة للتكنولوجيا العالية ضئيلة جدا.

3. نماذج محددات القدرة التنافسية

يمكن عرض بعض النماذج التي تناولت محددات القدرة التنافسية، والمتمثلة فيما يلي (عبد الحفيظ بوقرانة وآخرون، 2013):

1.3 نموذج Porter

يعتبر هذا النموذج الأساس الذي اعتمدت عليه أغلب الدراسات التي تناولت القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، حيث ينطلق في تحليله من المستوى الجزئي على أساس أن المؤسسات هي التي تتنافس فيما بينها وليست الدول، ويقدم بورتر مجموعة المحددات الآتية:

-عوامل الإنتاج.

-الطلب المحلي.

-استراتيجية المؤسسة وأهدافها وسيادة المنافسة المحلية.

-وضع السياسات المرتبطة والمساندة لذلك النشاط ومدى وجودها.

-السياسات الحكومية.

2.3 نموذج Lall

يعتبر هذا النموذج أن التنافسية هي تطوير الفعالية النسبية والتنمية المستدامة، فالقدرة التنافسية للدولة تعني قدرة المنافسة في الأنشطة التي تعزز النمو المستدام للإيرادات، ويذكر أيضا أن الدليل القاطع على القدرة الصناعية للدولة هو القدرة التنافسية للشركات على التصنيع في السوق الدولية.

3.3 نموذج Brinkman

تقوم هذه الدراسة على أساس أن القدرة التنافسية هي نتيجة مجموعة من العوامل المحلية والدولية، فعلى المستوى المحلي تتمثل العوامل المحددة لتنافسية المؤسسة في تخصيص الموارد والتكنولوجيا، خصائص المنتج، وفورات الحجم بالإضافة للتنظيم والسياسات العامة. أما على المستوى الدولي فتحدد القدرة التنافسية بسعر الصرف، ظروف السوق الدولية وتكلفة النقل الدولي وغيرها.

ثالثا: أثرتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تطورالصادرات الجزائرية

1. التأسيس النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات

هناك رأيان متداولان فيما يخص العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، حيث يتمثل الرأي الأول في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الصادرات، وقد تم إثبات هذا الرأي من خلال مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في تنمية صادرات الدول النامية، وتقوم هذه الشركات بتسويق منتجات الدول النامية في السوق العالمية.

والرأي الثاني يشير إلى أثرالصادرات في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن خلال الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول الصادرات تم الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تلعب دورا هاما في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تعد الصادرات بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل خاص محدد مهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير، وقد خلصت الدراسة التجريبية لمنظمة الأكتناد إلى وجود علاقة سببية متعكسة بين نمو الصادرات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وأن الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تتمتع بمعدل عال من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (بلعابد فايزة، ب س ن).

2. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن عرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر خلال الفترة (2008-2018) من خلال

الجدول التالي:

الجدول 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة (2008-2018)

(الوحدة : مليون دولار)

السنوات	المبالغ
2008	2594
2009	2746
2010	2301
2011	2580
2012	1499
2013	1697
2014	1507
2015	584
2016	1637
2017	1232
2018	1506

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي (الأنكتاد)، 2015

تقرير الاستثمار العالمي (الأنكتاد)، 2019

في حين يشير الجدول الموالي لأهم الدول المستثمرة في الجزائر بين سنتي 2015 و2019، وفق ما يلي:

الجدول 2: أهم الدول المستثمرة بالجزائر (جانفي 2015 وديسمبر 2019)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونغ كونج	6.000	1	1
الصين	3.827	12	7
سنغافورة	3.151	3	1
فرنسا	2.266	16	15
مصر	1.553	3	3
تركيا	714	2	2

1	1	666	قطر
7	7	517	اسبانيا
5	6	400	سويسرا
2	3	385	اليابان
108	134	1.576	دول أخرى
152	188	21.056	الاجمالي

المصدر: نشرية فصلية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني،

2020، ص 18

3. أثر سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الجدول التالي سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة من 2008 إلى غاية

2018 كما يلي:

الجدول 3: أسعار صرف وحدات العملة الجزائرية مقابل الدولار (2008-2018)

السنوات	سعر الصرف
2008	64.5684
2009	72.6460
2010	74.4041
2011	72.8537
2012	77.5519
2013	79.3809
2014	80.5606
2015	100.4641
2016	109.4654
2017	110.9610
2018	116.6169

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 13، ماي 2011، ص 20

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 33، مارس 2016، ص 20

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص 20

4. تحليل هيكل الصادرات الجزائرية في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر

اتخذت الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر كسياسة لترقية صادراتها، وهذا في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها خاصة لتنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات. والجدول الموالي يوضح حجم الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية.

الجدول 4: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2018) (الوحدة: مليون دولار)

السنة	الطاقة	الصادرات خارج المحروقات						المجموع
		مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	
2008	77192	121	340	1390	-	69	34	79146
2009	44411	113	170	692	-	25	49	45460
2010	56143	305	165	1089	-	27	33	57762
2011	71662	357	162	1495	-	36	16	73718
2012	70571	314	167	1519	-	30	18	72619
2013	63326	402	108	1608	-	25	18	65487
2014	58362	323	110	2350	2	15	10	61172
2015	33081	239	105	1685	-	17	11	35138
2016	27917	327	84	1299	-	53	18	29698
2017	33203	349	73	1410	-	78	20	35133
2018	38953	373	92	2242	-	90	33	41783

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 28

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 13، ماي 2011، ص 28

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 33، مارس 2016، ص 28

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص 20

5. تحليل مؤشرات القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية

الجدول 5: مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية (2008-2017)

السنوات	مؤشر التركيز	مؤشر التنوع	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة خارج المحروقات	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة من المحروقات
2008	0.580	0.761	0.90-	0.98
2010	0.523	0.788	0.92-	0.96
2012	0.54	0.724	0.91-	0.86
2013	0.541	0.733	0.91-	0.87
2014	0.490	0.743	0.90-	0.90

0.86	0.91-	0.783	0.485	2015
0.91	0.92-	0.816	0.489	2016
0.88	0.91-	0.789	0.480	2017

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة

(2018,2017,2016,2014,2012,2011)

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 28

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 13، ماي 2011، ص 28

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 33، مارس 2016، ص 28

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص 20

II. نتائج الدراسة

من خلال الجدول 1 نلاحظ تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة، حيث تجاوزت منذ 2008 إلى غاية 2011 مبلغ الملياري دولار وهذا نتيجة الإصلاحات التي قامت بها الدولة سواء الاقتصادية أو القانونية لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن حجم هذه التدفقات يعتبر متواضع جدا مقارنة بالدول الأخرى، كما نلاحظ انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين 2012 و 2015 وهذا نتيجة دخول قطاع المحروقات بالجزائر في أزمة وبالتالي غياب البدائل للمستثمرين، بالإضافة إلى إلزامهم بتطبيق قاعدة 49/51 وغياب رؤية واضحة المعالم في ظل التغيرات المستمرة للقوانين.

بعد سنة 2016 إلى غاية سنة 2019 تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، وهذا راجع لتحسن السياسة الاستثمارية والتحسين الذي شهده الإنتاج النفطي، حيث وضعت الجزائر قانونا جديدا حول الاستثمار يعمل على توفير التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية.

نلاحظ من خلال الجدول 2 أن دول شرق آسيا تعتبر أكبر مستثمر في الجزائر، حيث تحتل هونج كونج المرتبة الأولى بتكلفة تقدر بـ 6.000 مليون دولار، تليها الصين وسنغافورة، في حين تحتل اليابان المرتبة العاشرة من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر بتكلفة 385 مليون دولار.

تشير نتائج الجدول 3 إلى تأثير الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على أسعار صرف العملات العربية نتيجة تراجع السيولة في أسواق المال العالمية، ما أدى لانسحاب المستثمرين الأجانب من أسواق المال في الدول النامية وبالتالي تراجع الاستثمارات الأجنبية للدول المتقدمة اتجاه الدول النامية، ما أدى لارتفاع قيمة الدولار الأمريكي واليورو مقابل العملات الرئيسية والذي انعكس على ارتفاع قيمة غالبية العملات العربية، إلا أن سنة 2010 شهدت انخفاضا في سعر معظم العملات التي تتبع نظام التعويم مقابل الدولار حيث تراجعت قيمة سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار بنسبة 2.4%، لكن هذا الأخير عرف استقرار نسبي في سنة 2014 حيث سجل 1.5% مقارنة بسنة 2013. حيث ساعد تدخل البنك المركزي الجزائري في عمليات الصرف ما بين البنوك على

تواصل انهيار الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بين 2015 و2019 وهذا بسبب ارتفاع الدولار في الأسواق العالمية وانخفاض القدرة الشرائية للدينار الجزائري خاصة بعد قرار طبع النقود وتراجع احتياطات الصرف الجزائرية، بالإضافة لاعتماد الجزائر بشكل كلي على الإيرادات المالية للمحروقات في ظل ضعف التنوع الاقتصادي.

نلاحظ من خلال الجدول 4 المتمثل في هيكل الصادرات استحواذ قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية، فقد بلغت حصة الصادرات الاجمالية سنة 2008 مبلغ 79146 مليون دولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وتراجعت الحصة الاجمالية للصادرات سنتي 2009 و2010 نتيجة انخفاض أسعار النفط حيث تراجع الطلب بسبب افرازات الأزمة المالية العالمية، ونلاحظ تحسن الأوضاع سنتي 2011 و2012 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وانخفضت الحصة منذ سنة 2013 نتيجة الهجوم الإرهابي على أحد مصانع الغاز في الجزائر في جانفي 2013.

في سنة 2015 قدر إجمالي الصادرات بـ 35138 مليون دولار، وشكلت صادرات المحروقات 94.14% وسجلت حصة الصادرات خارج المحروقات ارتفاع محسوس حيث قدرت بحوالي 5.85%، إلا أن هذا الارتفاع في الحقيقة راجع لانخفاض حجم الصادرات الاجمالية وليس لارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات.

وفيما يتعلق بارتفاع حصة الصادرات خارج المحروقات، فتعود لارتفاع صادرات المنتجات النصف مصنعة، بالإضافة للتسهيلات الإدارية والجبائية في إطار الشراكة الأورو متوسطية ومساعي الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، إلا أن مجموع الصادرات خارج المحروقات يعكس الفشل الذريع للدولة التي تسعى إلى تنوع صادراتها خارج المحروقات للخروج من تبعية الاقتصاد الوطني للنفط.

شهدت سنة 2016 تراجع في صادرات المحروقات بسبب تهاوي أسعار النفط في السوق العالمية التي عرفت تخمة في العرض بسبب تراجع الاقتصادات المتقدمة والناشئة وهذا منذ منتصف 2014، لتعود الصادرات للارتفاع مجددا سنتي 2017 و2018 نتيجة الارتفاع الطفيف في أسعار النفط، فيما تبقى الصادرات خارج المحروقات هامشية حيث مثلت حوالي 6.7% من إجمالي الصادرات سنة 2018.

من خلال الجدول 5 نلاحظ انخفاض مؤشر التركيز لسنة 2010 مقارنة بسنة 2008 وهذا يدل على تحسنه رغم ارتفاعه عن المتوسط العام (0.5)، منذ سنة 2012 تواصل المؤشر في الارتفاع مما يدل على وجود تركيز سلبي للصادرات الجزائرية، لينخفض سنة 2014 إلى 0.490 ويواصل الانخفاض إلى غاية 2017 وهذا يبين تحسنه نوعا ما على المدى الطويل رغم انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة.

بالنسبة لمؤشر التنوع لم تصل الصادرات الجزائرية لدرجة التنوع المقبولة سنة 2012، حيث اتصفت بتدني درجة تنوع الصادرات مقارنة بسنة 2008 و2010، لكن قيمة المؤشر ارتفعت نوعا ما بين سنتي 2014 و2017 اين بلغت 0.789 وهذا يشير إلى تحسنه، وتشير البيانات إلى أن الجزائر مازالت تتصف بانخفاض درجة التنوع في صادراتها، فبالرغم من حدوث تحسن في مؤشر تنوع الصادرات إلا أنه لا يزال بعيد بشكل كبير عن تحقيق المستويات المرغوب فيها.

كما يتضح لنا أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات يقترب من (-1)، وهذا ما يدل على عدم وجود أي ميزة تنافسية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، في حين يقترب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات من المحروقات من (+1) ما يثبت وجود ميزة تنافسية لهذه الصادرات، لكن هذا لا يعبر فعلا عن القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية كون المحروقات تمثل 95.54 % من مجموع الصادرات سنة 2017، كما أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نحو قطاع المحروقات.

وبعد إسقاط نتائج الدراسة التحليلية على الفرضيات التي تمت صياغتها مسبقا، توصلنا إلى ما يلي:
-الفرضية الأولى: رغم ما تبذله الدولة من جهود في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الجزائر بقيت تحتل مراتب متأخرة في جميع المؤشرات الدولية المتعلقة بمناخ الاستثمار من ضعف في الشفافية والحرية الاقتصادية وغيرها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
-الفرضية الثانية: أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر موجهة نحو قطاع المحروقات، وهذا نتيجة ضعف البدائل أم المستثمرين الأجانب، حيث فشلت الدولة لحد الآن في تنوع اقتصادها وهذا ما أثر سلبا على القدرة التنافسية لصادراتها خارج قطاع المحروقات، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

III. الخلاصة

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دور هام جدا في ترقية القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية بالنظر إلى ما تتميز به الشركات الأجنبية من خبرة وقدرة كافيتين لاختراق الأسواق الخارجية، خاصة أن الجزائر تتوفر على إمكانيات كبيرة تمكنها من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن هناك المزيد من العمل ليبذل لتحسين مناخ الاستثمار أكثر وهذا لتلبية متطلبات المستثمر الأجنبي، حيث يبقى حجم الصادرات الجزائرية خاصة خارج قطاع المحروقات دون المستوى المطلوب وهذا ما يعكس ضعف قدرتها التنافسية. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

-تعكس معظم المؤشرات الدولية رداءة مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
-ترتكز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على قطاع المحروقات.
-يشكل التركيز السليبي أكبر تحدي يواجهه الصادرات الجزائرية لتعزيز تنافسيتها.
-تعتبر الاستثمارات الأجنبية في الجزائر متواضعة ولم تساهم بشكل ملحوظ في دعم القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية، حيث تشير مؤشرات التنافسية إلى ضعف تنافسية الصادرات من حيث التنوع أو التركيز.
-زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، لكنها لم ترتقي للمستوى المطلوب.

-يلعب سعر الصرف دورا هاما في التأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للبلد.

ومن بين المقترحات التي يمكن عرضها ما يلي:

-محاولة وضع استراتيجية فعالة لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الاقتصادية غير قطاع النفط.

-اعتماد سياسة تشجيع الصادرات للمزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

- ضرورة تحسين مناخ الاستثمار لجذب المزيد من رأس المال الأجنبي.
- ضرورة تنشيط ميكانزمات سعر الصرف بهدف دعم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية المصدرة في الأسواق العالمية.

- المراجع:

- طاهر حيدر حردان، "مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، (عمان، الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997)، ص 14
- سليمان عمر عبد الوهاب، "الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، (عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2010)، ص 22
- محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، (عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2005)، ص 12
- محسن عبد الله الراجحي وآخرون، "الميزة التنافسية للنشاط السياحي"، دار الأيام للنشر والتوزيع، (عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2016)، ص 21
- كمال كاظم جواد الشمري وآخرون، "المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات"، دار الأيام للنشر والتوزيع، (عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2016)، ص 119
- عبد الرحمان بن عنتر، "نحو تحسين الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 147
- بومعزة حليلة، "دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000-2015) في ظل دعم ومرافقة الدولة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، 2017، ص 92، 93
- عبد الحفيظ بوقرانة وآخرون، "محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، 2013، ص 46-49
- بلعابد فايزة، "محاولة قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات-دراسة حالة الجزائر (1990-2017)"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 08، العدد 01، ب س ن، ص 85
- قبايلي الحاجة، "محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (2002-2015)"، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 07، 2017، ص 13
- التقرير السنوي للحرية الاقتصادية، 2019
- تقرير منظمة الشفافية الدولية، 2019، ص 03
- نشرة ضمان الاستثمار، الربع الثاني، 2019، ص 23
- تقرير التنافسية العالمي، 2019
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الانكتاد"، "تقرير الاستثمار العالمي"، 2001، 2015، 2019 على الموقع الإلكتروني:
- [https://unctad.org\(page_consulter_le_23/02/2020\)](https://unctad.org(page_consulter_le_23/02/2020))
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي 02، أبريل-جوان 2015، ص 15
- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، على الموقع الإلكتروني:
- <https://www.bank-of-dz> (page_consulter : 19/03/2020)
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2011، 2012، 2014، 2016، 2017، 2018)